المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية (الواقع والتحديات) القاهرة ١٦-١٨ ديسمبر ٢٠٠٨

سامية جبر شوشان*

المقدمـــة:

عقد فى السادس عشر من ديسمبر ٢٠٠٨ المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون للمركز الديموجرافى حول قضايا السكان والتنمية (الواقع والتحديات) لمدة ثلاثة أيام عقد خلالها نحو ٢٩ جلسة علمية جاءت على خمس محاور أساسية هى:

١- السكان والتنمية المستدامة. ٢-قضايا الأسرة والفئات الاجتماعية.

٣-نمو وتركيب وتوزيع السكان. ٤-الصحة الإنجابية.

٥-السكان والأمن.

وقد بلغ عدد الأوراق البحثية التى عرضت فى جلسات نحو ٨١ ورقة تناولت قضايا السكان والتنمية، وغطى نطاقها الجغرافي ٢١ دولة من دول منطقة عمل المركز. بالاضافة الى عقد ٨ ندوات وجلسات ، بالتعاون مع بعض المنظمات المهتمة بمجالات السكان شملت: ١-" الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم – الظاهرة واستراتيجيات المواجهة ".

٢- " واقع الفقر المائي والتحديات التي نواجهها للمحافظة على كوب مائي نقي".

٣-" دور الجمعيات الأهلية في دعم السياسات السكانية – تجارب قطرية ".

٤-" ماذا بعد المؤتمر القومي الثاني للسكان (يونيه ٢٠٠٨).

٥- " الشباب والهجرة غير الشرعية في مصر ".

٦- " أهم نتائج المسوح القطرية في المشروع العربي لصحة الأسرة ".

٧- " دعم البرنامج السكاني بالمعلومات – مصر ".

٨- " اوراق ديموجرافية " ، حول مشروع قضايا السكان والتنمية.

---

* د. سامية جبر شوشان- مركز العلاقات العلمية الخار جية - معهد التخطيط القومى.

بدأت فعاليات المؤتمر بجلسة افتتاحية وتم الاحتفال بيوم الخريجين لعام ٢٠٠٨ حيث وزعت شهادات التخرج على عدد ٣٠ طالباً حصلوا على الدبلومة العامة فى الديموجرافيا ، بالإضافة إلى ٧ طلاب حصلوا على درجة ماجستير الفلسفة فى الديموجرافيا.

و بدأت الجلسات العلمية بعرض الورقة الاولى قدمها د.خالد عبد الوهاب البندارى، بعنوان " محددات الفقر فى الدول العربية" ، دراسة للاجابة عن تساؤلين : ماهى محددات الفقر فى الدول العربية ؟ وماهى الاستراتيجية المناسبة الواجب اتباعها للتخفيف من الفقر فى الدول العربية؟ وذلك من خلال عرض لعدة دراسات سابقة فى مجال هذه الدراسة ، وكذا الفقر فى المدارس الفكرية المختلفة والمدرسة التقليدية المنفعية ، ومدرسة الاحتياجات الاساسية ، ومدرسة القدرات.

واستعرضت الدراسة محددات الفقر فى الدول العربية والتى تتمثل فى الضغط السكانى وانماط الاستغلال الزراعى، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئى والكوارث الطبيعية ويتركز الفقر فى الدول العربية فى المناطق الريفية، وتتفاوت كثافة الفقر الريفى من دولة الى اخرى، وتشير الدراسة الى ان الانخفاض الكبير فى المستويات المعيشية يرجع إلى نقص رؤوس الاموال وقصور المهارات والقدرات الادارية والعلاقات غير المتكافئة بين كل من الدول التى تمثل مكانا فى الاقتصاد الدولى والدول العربية وسوء اداء السياسات الحكومية . كما ان مستوى الفقر فى اى دولة يعتمد على عاملين اساسيين هما مستوى الدخل ودرجات التفاوت فى توزيعه . فكلما زاد معدل النمو الاقتصادى مع ثبات العوامل الاخرى على حالها، أو كلما تحسن توزيع الدخل واصبح اكثر عدالة مع ثبات العوامل الاخرى على حالها، كلما انخفضت مستويات الفقر.

واختتمت الدراسة ببعض مكونات استراتيجية اعادة التوزيع من خلال النمو للتقليل والحد من الفقر: ١-الاولويات القطاعية ٢- التنمية الريفية ٣- أولوية عناصر الانتاج

٤ - كبح جماح المشكلة السكانية ٥- فئات الفقر ٦- وسائل وصول محسنة.

كما استعرضت الدراسة بعض جوانب اخرى منها انه كان من الافضل للدول النامية اتباع سياسات التوجه الداخلى التى تركز على الاكتفاء الذاتى وإحلال الواردات أو سياسات التوجه الخارجى التى تركز على تعظيم الارباح من التجارة الدولية والمدفوعات وخاصة تشجيع الصادرات ، كما يمكن

لإستراتيجية اعادة التوزيع من خلال النمو أن تتطلب مشاركة عدد كبير من الافراد فى القرارات والاجراءات التى تؤثر على رفاهيتهم.

قدمت د.سامية جبر دراسة بعنوان" **الاستراتيجية البيئية بين النمو الاقتصادى والفقرفى مصر**" ، تناولت مفهوم الاستراتيجية البيئية بأنها مجموعة قرارات هامة يتخذها الاستراتيجيون من المديرين ومستشاريهم فى الادارة الاستراتيجية من اجل تحقيق اهداف المصنع وتتخذ على ثلاث مستويات : المصنع ووحدة الاعمال والوظائف، وتحديد الاهداف الاستراتيجية بوضعها الهدف الرئيسى للمصنع، الغرض منه هو التحديد الدقيق لما يجب عمله اذا ما رغبت المنشأة فى تحقيق رسالتها والتحليل الاستراتيجى للبيئة من خلال عوامل البيئة الخارجية والداخلية ، بداية من التخطيط الاستراتيجي فهو الادارة الاساسية التى تستخدم وتقوم بها المصانع من حيث الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصغيرة. وتحقيق الأهداف الإستراتيجية يتضمن تكوين بدائل فى ضوء التحليل الداخلى والخارجى للمصنع وذلك بتحليل محفظة الاعمال واسلوب محفظة الكفاءات الاساسية ومصفوفة SWOT التى تبين عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات . وتقييم البدائل الإستراتيجية لاختيار ما يناسب أوضاع المصنع ويحقق اهدافها.

كما استعرضت الدراسة مشروع التحكم فى التلوث الصناعى(٢٠٠٦-٢٠١٠) وكان من مصادر تمويله البنك الدولى للانشاء والتعمير ومرفق البيئة العالمى وصندوق الكربون وبعض جهات اخرى.

كما استعرضت الدراسة الاستراتيجية الوطنية لآلية التنمية النظيفة التى تعد آلية من آليات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى الدولية ويتعين على أى مشروع من مشروعات آلية التنمية النظيفة اتباع المعايير التى يحددها بروتوكول كيوتو ، كما تقوم الاستراتيجية على اساس الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. وآلية التنمية النظيفة فى مصر، والمصدر الرئيسى للمعلومات التى تتعلق بنشاطات مصر ، فيما يتعلق بتغيير المناخ هى : أ- تقارير الابلاغ الوطنى الاولى لمصر التى قدمت الى امانة اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ فى يوليو ١٩٩٩ ، ب — خطة العمل القومية لمصر فى مجال تغير المناخ التى تم اعدادها فى اغسطس ١٩٩٩.

وكان هدف الاستراتيجية الوطنية هو مراجعة العمل الحالى والمبادرات السابقة فى مجال خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى وتقييم تكلفة آليه التنمية النظيفة وفائدتها عن طريق تحديد كمية احتمال خفض /تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فى مصر ، وتحديد المتطلبات التنظيمية والمؤسسية ومتطلبات بناء القدرة لآلية التنمية النظيفة فى مصر للقيام بأعمال الآلية وتطوير حقيبة لمشروعات آلية التنمية النظيفة المحتملة من فرص السوق الدولية لانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى.

قدم د. عصام حسنى محمد عبد الحليم، دراسة بعنوان: " **تأثيرات السياسات الاقتصادية على الفقرودراسة تطبيقية على مصر** " ، استهدفت تحليل السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية والنقدية والتجارية على الفقر والفقراء فى الفترة من ١٩٨١-٢٠٠٥ وتقييم أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى على ظاهرة الفقر ودور شبكات الامان التقليدية والحديثة وطرقها فى الاستهداف لمكافحة الفقر.

استعرضت الدراسة عدة مفاهيم للفقر من حيث المفهوم الموضوعى والنفسى والاجتماعى، ومؤشرات قياس الفقر من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ومع التأكيد على أن هذا المؤشر غير دال عن حقيقة مشكلة الفقر خاصة وان نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى لايدل على المساواة والعدالة بين افراد الدولة ولا يوضح نمط توزيع الدخل القومى. ومؤشر حجم الدخل الموجه لاستهلاك الغذاء المقصود به حجم الدخل النقدى المتاح للافراد لتوجيهه لاستهلاك الغذاء اللازم لبقائهم احياء، ومؤشر خط الفقر وفيه يكون الفقر المطلق معبرا عن عجز الدخل عن الوفاء بالمتطلبات الاساسية لافراد المجتمع للحياة فى مستوى الكفاف ، كما ان خط الفقر يتباين حسب الثقافة السائدة فى الدولة والنظام الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ضمن مؤشرات قياس الفقر مؤشر الحاجات الاساسية للاسرة الذى يهدف الى تحقيق الاشباع للاسر ويتوقف على نصيب مايحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية والمقدر بنحو ٣٠٠٠ سعر حرارى من البروتينيات والنشويات والكساء والسكن والخدمات الصحية والتعليمية والمياه النقية والصرف الصحى والتأمين الصحى والاجتماعى ، ومؤشر التنمية البشرية والاجتماعية الذى يركز على أهمية التنمية فى توفير الحياة الكريمة للانسان ، ومؤشر فقر القدرة الذى يقيس قصور الاداء لدى الافراد فى عدم امكانية حصولهم على الغذاء والكساء المناسب والوقاية من المرض وعدم القدرة على المشاركة الاجتماعية .

واستعرضت الدراسة خصائص الفقراء من حيث حجم الاسرة ونسبة الاعالة العمرية ونسبة المعاقين والمرأة المعيلة (الاسرة التى يعولها النساء) ، ولخصائص التعليم باستعراض معدل الامية ونسبة الاستيعاب فى مراحل التعليم المختلفة والخصائص الصحية من المياه المنقية والصرف الصحى وسوء التغذية والانفاق على الصحة وخصائص التوظيف بالنسبة لعلاقة البطالة بالفقر وخاصة تفاقم البطالة بين المتعلمين.

"الفقر والبطالة وأثرهما فى التنمية البشرية فى الاردن" دراسة قدمها كلا من : أكرم مسلم الشواوره وعلى محمد الشبلى، عرضا فيها الفقر وأثره فى التنمية البشرية من حيث ان قضية الفقر من أهم المشاكل التى تعانى منها الدول النامية، بأخذ حيز كبير على قائمة جدول اعمال هذه الدول والمنظمات الدولية ، واخذت ايضا عناية واسعه من الادبيات التى تولى قضية التنمية البشرية احد أولوياتها منذ اوائل التسعينات، واصبحت مشكلة الفقر من القضايا المهمة التى يجب ان تعمل الدول للقضاء عليها . فالفقر يعنى انعدام الخيارات وعدم القدرة على توفيرالموارد ، ويعد سببا رئيسيا فى تدنى استهلاك الغذاء ، وتدنى الوضع الصحى وعدم القدرة على المواصلة بالتعليم وسوء الوضع السكنى ، ويعد الفقر من الاسباب الرئيسية فى تراجع التنمية الاقتصادية وتراجع المدخرات.

كما تعود اسباب الفقر إلى عوامل عدة مؤثرة فى تفاقم مشكلة الفقر فى الاردن منها المعدلات العالية للنمو السكانى التى ادت الى معدلات عالية للاعالة التى تسهم فى زيادة عرض العمل مما يزيد من معدلات البطالة وفقر نسبة كبيرة من السكان بالاردن ، كما تبنت الحكومة الاردنية استراتيجيات لمحاربة مشكلة الفقر والبطالة.

كما استعرضت الدراسة البطالة واثرها فى التنمية البشرية، والبطالة تعد من اهم المشاكل التى تؤثر فى التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية فتؤثر فى الصحة والغذاء والتعليم ، ففى الاردن تعد مشكلة البطالة من المشاكل الرئيسية التى تواجه الاقتصاد الاردنى وآخذه بالزيادة وليس الانخفاض بالرغم من المعالجات التى تقوم بها الحكومة، كما تعد البطالة هدراً للطاقات البشرية وعدم الاستثمار الافضل لرأس المال البشرى وتؤثر فى التنمية البشرية من خلال تأثيرها فى كل المؤشرات.

"المخدرات .. تأثيرها على أمن المجتمع وعلاقاتها بالارهاب" ، دراسة قدمها د. حيدر شناوة حمزة واستعرض فيها دراسة ظاهرة المخدرات بصورة عامة وفى العراق بصورة خاصة وتحليل هذه الظاهرة من

حيث الآثار الامنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية المترتبة من جراء انتشار المخدرات ومدى تأثيرها على المجتمع من خلال الاجابة على عدة تساؤلات منها ما سبب انتشار ظاهرة المخدرات ومدى تأثير هذه الظاهرة على أمن المجتمع وهل هناك علاقة بين المخدرات والارهاب واى من الفئات مستهدفه لهذه الظاهرة؟.

كما استعرضت الدراسة مفهوم الادمان على انه حالة نفسية وعضوية تنشأ من تكرار تعاطى الفرد المادة المخدرة ، فيصبح الاستمرار عليها وتعاطيها لازما وضروريا ، كما تعد مشكلة المخدرات من أهم المشاكل التى تواجه الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والامنى والنفسى للمجتمع العربى ، وينقسم الادمان الى جسدى ونفسى غير أنه يدمر صحة الفرد ويؤدى الى ضعف جهاز المناعة وضعف الوعى وتغييبه .

كما يؤدى الادمان الى خطر اجتماعى يتمثل فى انتشار الجريمة فى المجتمع حيث غالبا ما يؤدى الى ارتكاب جرائم السرقة والقتل والانحراف الاخلاقى ، فالانحراف عبارة عن مثلث متساوى الاضلاع له ثلاث رؤوس كل رأس منها يقود بالضرورة الى الرأسين الآخرين ، وهى الإدمان والجنس والعمالة"الجاسوسية" ، كما يؤدى الإدمان الى تدمير اقتصاد الفرد والمجتمع لانه يعطل قدرات الفرد الانتاجدية مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطنى.

"تنظيم الاسرة المصرية فى ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية"، دراسة قدمها د.رشدى شحاته ابو زيد ، استعرض فيها الامور الخمس لاتصاف المجتمع بالكمال فهى حفظ الدين ، والنفس، والنسل، والعقل ، والمال ، كما تناولت الدراسة التعريف بالفقة الاسلامى ، وكذا مقاصد الشريعة الاسلامية والاسس التى بنى عليها التشريع الاسلامى والتعريف بالاسرة وحقوق الاطفال وواجبات الاباء وكذا ضرورة الاجتهاد لمعالجة تنظيم الاسراف فى العصر الحديث ، كما اشارت الدراسة الى ان التحدى الاكبر والاخطر فى مصر هو الخلل بين السكان والموارد ، فمحدودية الموارد وزيادة الانفاق نظرا لان مصر تستقبل نحو ١,٣ مليون من المواليد سنويا ، الامر الذى لو استمر على ذلك فان جميع خطط التنمية على جميع المستويات ستتوقف وتضطر البلاد الى الاستدانة لاطعام هذه الاعداد ، وبذلك تمثل تهديدا للاستقرار الاجتماعى وأمن مصر القومى ، ونظرا لان الاسلام دين للحياة بجميع ابعاده فانه لايمنع اللجوء الى

الوسائل الجائزة شرعا للحد من هذه المشكلة السكانية حماية للمجتمع وضمانا لاستمرار جهود التنمية على جميع المستويات.

" تنظيم وتحديد النسل ، أم قوة النسل : دراسة فقهية " ، قدمها د. سالم بن حمزة بن امين مدنى، استعرض فيها وسائل الشريعة الاسلامية لانشاء نسل قوى ووسائل المحافظة عليه من وسائل تمهيدية وهى وسائل ما قبل وجود النسل ، كما هو معلوم ان الالتقاء الجنسى بين الرجل والمرأة يعتبر الخطوة الاولى لوجود النسل ، وحسن اختيار الزوج والزوجة فالزوجين الصالحين المناسبين لبعضهما تكون بينهما دائما محبة ومودة وتراحم.

كما استعرضت الدراسة تحريم أو كراهية الانكحه التى يترتب عليها ضياع النسل منها زواج المسيار فبعض فقهاء العصر الحاضر قد افتى بعدم جوازه بالرغم من توفر اركانه وشروطه المادية . اذ أنهم نظروا الى عدم توافر غايات النكاح وحكمته، ومن أهمها عدم توافر البيئة الاسرية السليمة والصالحة لتربية وتنشئة النسل ، فالزوج فى حقيقة الامر كالضيف يأتى لزيارة زوجته فى مكان اقامتها بضع ساعات، فى ايام معدودة ، لقضاء وقت ممتع ، ثم يتركها وشأنها. فلا يتحمل مسئولية زوجته ولا مسئولية ابنائه منها .

" تأثير نقص المناعة البشرى/الايدز وأهمية التشريع " ، دراسة قدمها د. عبد البارى دغيش استعرض فيها مرض الايدز أو نقص المناعة البشرى الذى يسببه فيروس HIVالذى تنحصر طرق انتقاله الى الانسان فى عدة طرق منها الاتصال الجنسى غير المحمى مع شخص مصاب ، نقل الدم الملوث ومشتقاته الملوثه بالفيروس والمشاركة باستعمال المحاقن الملوثة وخاصة بين متعاطى المخدرات ، والانتقال من الام المصابة الى طفلها.

كما استعرضت الدراسة مشروع قانون، بشأن وقاية المجتمع من الايدز وحماية حقوق المتعايشين مع الفيروس، باليمن الذى احتوى على نحو (٥١) مادة مقسمه الى سبعة فصول وهدف المشروع الى تحقيق تنسيق الجهود الرسمية والشعبية للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشري"الايدز ، وتبصير المجتمع بحقوق وواجبات المتعايشين مع الفيروس وتنمية الوعى الصحى بين افراده ، وضع الضوابط اللازمة لخلو الدم والاعضاء المتبرع بها من الفيروس، وقاية افراد المجتمع من انتقال الفيروس اليهم ،

تحسين نوعية حياة المصابين بالفيروس من خلال ضمان حقوقهم دون انتقاص او تمييز بسبب اصابتهم ، وعن توفير العلاج والرعاية الطبية اللازمة لهم من خلال العمل من اجل تخفيف اثر الاصابة على الافراد المصابين ، وذويهم عن طريق الدعم النفسى والاجتماعى.

" بعض محددات خصوبة المرأة فى قطاع غزة من واقع بيانات المسح الصحى الديموغرافى ٢٠٠٤" ، دراسة قدمها د. حسام سليمان عيد ، استعرضت مستويات الخصوبة والتغيرات التى طرأت عليها وكذا العوامل المفسرة للسلوك الانجابى للمرأة فى قطاع غزة من خلال عرض للدراسات السابقة التى اهتمت بمستوى الخصوبة للمرأة الفلسطينية وأجريت الدراسة الميدانية لقطاعى غزة والضفة الغربية.

وتوصلت هذه الدراسة الى عدد من التنائج منها، انخفاض معدل الخصوبة الكلى بمعدل مولود واحد من ٦,٨ مولود حى فى عام ٢٠٠٠ ونحو ٥,٨ مولود فى عام ٢٠٠٤ مع وجود علاقة طردية بين عمر الزوجة الحالى ومستوى خصوبتها، ووجود ارتباط عكسى بين عمر الزوجة عند الزواج الأول وخصوبتها.

كما أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم المرأة ومستوى خصوبتها ووجود علاقة طردية بين رغبة المرأة فى إنجاب المزيد من الأطفال ومستوى خصوبتها ووجود علاقة طردية بين زواج الأقارب ومستوى خصوبة المرأة ، كما ان عمر الزوجة يأتى فى المرتبة الاولى فى تأثيره على مستوى الخصوبة.

" مشاركة الرجال فى الصحة الإنجابية فى الواقع الاجتماعى الجزائرى- دور ومسئولية موسعة "، دراسة قدمتها د. آسيا شريف ، استهدفت الدراسة تدعيم مساواة النوع فى جميع نواحى الحياة بما فى ذلك حياة الأسرة والمجتمع ، بالإضافة الى تشجيع وتمكين الرجال من تحمل مسئولية سلوكهم الجنسى والانجابى وتدعيم دورهم الاجتماعي والأسرى..

استعرضت الدراسة تعريف الشباب بأنه مرحلة عمرية وحالة نفسية اجتماعية ثقافية، وجيل اجتماعى فى مرحلة تشكيله ، يعانى تشكله من تعدد القيم والمعايير وازدواجيتها ، وتعدد الحاجات والرغبات والطموحات وتنوع أساليب تحقيقها وتناقضها وتراوحها بين الممكن والمستحيل ، نسبيا ، فى الافق الزمنى الأقرب ، هذا فى الوقت ، الذى يميل فيه الى التمرد والسعى الى إثبات الذات، ومعارف ومواقف الشباب تجاه تنظيم الأسرة فى الجزائر ، واستنتجت الدراسة أن الجزائر قد حققت نتائج

ايجابية تجاه تطوير خدمات الصحة الإنجابية بما فيها صحة الأمومة، كما استنتجت الدراسة أن الصحة الإنجابية الجيدة هى حق لكل إنسان رجال ونساء على السواء ، وفى ذكرى اليوم العالمى للسكان فى ١١ يوليو ٢٠٠٧ دعا صندوق الامم المتحدة للسكان الرجال حول العالم ليصبحوا شركاء فى الرعاية الصحية للأم ، فالشراكة مع الرجال تعد إستراتيجية هامة للنهوض وترقية صحة الأمومة.

"الشباب وقضايا الصحة الانجابية فى الجمهورية العربية السورية"، دراسة قدمها د. ختام تميم ، واستهدفت التعرف على مدى معرفة الشباب السورى، وآرائه فى موضوعات تتعلق بالصحة الانجابية ، كتنظيم الاسرة ، الزواج المبكر وتوقيت الحمل والصحة الجنسية والصحة الانجابية والامومة الآمنة ، والاجهاد غير المأمون . وكذا التعرف على دور العوامل السكانية والاجتماعية فى تحديد مصادر المعرفة لدى الشباب. وقياس المعرفة لدى الشباب بالمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية.

كما استعرضت الدراسة بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والاسرية والصحية ، التى يتعرض لها الشباب بهدف الاحاطة بهذه المشكلات ومدى حجمها ووضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات، مع وضع حلول ومقترحات مناسبة لتوطيد ركائز الصحة الإنجابية عند الشباب ذكورا وإناثا.

واختتمت الدراسة بتحقيق فروضها من وجود علاقة ذات دلالة بين الصحة الانجابية والوضع الاقتصادى للأسرة ، وكذا وجود علاقة ذات دلالة بين الصحة الانجابية والوضع الاجتماعى والتربوى ، وذلك بانه كلما ارتفع المستوى التعليمى للمرأة ، ارتفعت القدرة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة لاسيما فى الريف، وتزيد نسبة تأييدها لاستخدام وسائل تنظيم الاسرة ، وتنخفض نسبة وفيات الأمهات اثناء الحمل والولادة.

"المرأة والتنمية فى مصر ... خطوات نحو التمكين الاقتصادى" ، دراسة قدمتها د. ولاء على محمد البحيرى، استعرضت فيها التوجهات العامة لتمكين المرأة فى مصر، من حيث وضع اطار مؤسسى يخدم قضايا المرأة ويضعها فى قالبها الحضارى ويحافظ على المكاسب التى تحققت ويضيف اليها من خلال المجالس القومية ، ونجح المجلس القومى للمرأة فى تضمين شئون المراة فى الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة فى التنمية، كما اعدت عدة

استراتيجيات لادماج المرأة فى سوق العمل وتفعيل دورها فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة بالإضافة الى تدريب المرأة لادارة الانشطة الاقتصادية.

كما استعرضت الدراسة دور الجمعيات الاهلية والصندوق الاجتماعى للتنمية فى تمكين المرأة اقتصادياً ، فالمرأة شريكة فى عمليات التنمية الاقتصادية.

"واقع المرأة العراقية ومساهمتها فى عملية التنمية" ، دراسة قدمها كـــل من د.بشرى عبد الحسين مهدى ، د. إسراء عباس حميد ، د. نور رعد عبد الغنى، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على الواقع التشاركى للمرأة العراقية فى مجالات التنمية وإظهار الفجوة بينها وبين الرجل وماهية الإستراتيجية الوطنية.

واستعرضت الدراسة المعوقات والصعوبات التى تواجه مساهمة المرأة العراقية فى عملية التنمية من حيث تعليم وعمل المرأة ، لوجود الأوضاع الأمنية السيئة وغياب الامن والاستقرار ، كما ان للفقر دوراً بالغ الأهمية فى انصراف الفتيات لطلب العمل وابتعادهن عن التعليم أو ترك المدرسة بصورة مبكرة.

"ختان الإناث فى الريف بين رؤى الآباء والاطباء والخطباء (دراسة ميدانية)" دراسة قدمها د. محمد محمد سليمان إبراهيم ، د. إبراهيم عبد الرحمن على خليفة، واستعرضا فيها التعرف على الاختلاف وفقا للنوع بين الريفيين فى الاتجاه نحو منع ختان الإناث ، والتعرف على اختلاف اتجاهات الآباء والأطباء وخطباء المساجد الريفيين نحو منع ختان بناتهن .

وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات منها ، ضرورة ان يصل نداء (لا لختان الإناث) إلى كافة أنحاء الريف المصرى ، وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة، ويجب ان يترك أمر ختان الاناث الى قرار الطبيب ، حيث ذكر الاطباء المبحوثين ان الفتيات اللاتى يحتاجن الى ختان نسبتهم لا تتعدى ٤٪ فقط بينما الختان يمارس فى الريف، وفقا لنتائج المسح الديموجرافى الصحى المصرى عام ٢٠٠٣، بنسبة ٩٨,٨٪ ، وضرورة رفع وعى المجتمع بالاضرار التى تسببها ممارسة ختان الإناث وطرح وجهات نظر كل الفئات وتناول التجارب والخبرات، إعادة تثقيف الذين يقومون بعملية ختان الإناث ويروجون لها وتبصيرهم بالمخاطر المرتبطة بهذه الممارسة بالالحاح المستمر وخاصة من رجال الدين والدعاة الاجتماعيين وتأمينهم بدخل بديل لهم.

" التحليل المكانى لتوزيع الكثافة السكانية فى العراق "، دراسة قدمها د. ضياء عواد كاظم ، استعرض فيها التوزيع السكانى والعوامل المؤثرة على اختلافه ، وأهمية التحليل المكانى للظواهر وطرائق تمثيلها على الارض ، وتوزيع الكثافة السكانية حسب مقاطع الاحداثيات الجغرافية.

واستعرضت الدراسة مايؤكد صحة مؤشر الكثافة السكانية الناتج من اعتماد الاسلوب الجديد وازدياد عدد الوحدات الادارية فى المقطع الذى يؤشر كثافة سكانية عالية ، وزيادة عدد السكان مما يعنى أن مؤشر الكثافة السكانية هو دالة لأعداد الوحدات التى يتواجد فيها السكان ، وتوصلت الدراسة الى أنه بالامكان الاعتماد على تقسيم أصغر من التقسيم الجغرافى للوصول الى مؤشر كثافة سكانية قدر الإمكان ، واذا ما تم التقسيم باستخدام الحاسبات والبرامج الخاصة برسم الخرائط يمكن أن يصل التقسيم الى واحد كيلو متر مربع وتثبت أعداد السكان والوحدات الادارية حتى يمكن الحصول على عدد السكان لكل كم٢.

"ديموغرافية الشباب المصرى : الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية" : قدمت الدراسة من د. ايمن جعفر زهرى ، شحاته محمد شحاته ، حسين أنور خليل، سعيد محمد قاسم، استعرضوا فيها تحليل الاتجاهات الحالية والمتوسطة والبعيدة المدة للسكان حسب الفئات العمرية العريضة وتحليل هذه الاتجاهات خلال الفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٢٥ موزعة حسب الجنس ولاجمالى الجمهورية ، وكذا تحليل نسبة الفئة الشابة الى مجموع السكان ، والى السكان فى سن العمل موزعة حسب الجنس (ذكور وإناث) وإجمالي السكان فى هذه الفئة ، وتحليل معدل نمو السكان فى هذه الفئة أى ١٥-٢٩ وتطوره لفترات زمنية ضمن الفترة السابقة.

وأوصت الدراسة ، باستيعاب الشباب فى سوق العمل ، الاسراع بوتيره التحول الديموغرافى ، استيعاب الشباب فى المؤسسات السياسية والشبابية ، اتباع نهج تنويرى حداثى قائم على قبول الاخر وتجديد الخطاب الثقافى والدينى حتى لايقع الشباب فى براثن التطرف ودعوات الرفض والانغلاق ، ويتأتى ذلك من خلال العمل على مد جسور التواصل بين الاجيال .

"المردود الاجتماعى والاقتصادى لبعض صور التقنيات الحديثة (فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) على الاسرة الريفية – دراسة حالة بإحدى قرى محافظة البحيرة "، دراسة قدمها د.

زينب امين محمد ، د. جمال حسين الريدى، استعرضا فيها مدى ملاءمة التكنولوجيا المنزلية الحديثة لظروف المجتمع الريفى ومايتضمن من قيم وتقاليد وظروف معيشية معينة ، وهل تحقق لأفراد الاسرة الريفية مستوى معيشى افضل ، وهل تعتبر مؤشراً لمكانة اجتماعية ناجحة ، أو تحقق مستوى اقتصادى مرتفع.

كما استعرضت الدراسة الآثار السلبية والايجابية لاقتناء الأجهزة الحديثة على الاسرة وخاصة فى العلاقات الداخلية والخارجية ، وادوار الأسرة وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات منها على سبيل المثال:

١- يجب الاهتمام بالهوايات بالنسبة للأبناء كما يتم توجيه الأمهات والآباء والمعلمين والإعلاميين على الحث على ممارسة الهوايات المختلفة فى النوادى والمراكز الثقافية ومراكز الشباب والمدارس والجامعات لتنمية الافكار والمهارات والقدرات لأفراد المجتمع.

٢- الاهتمام بصلة الرحم والتواصل مع الاهل ، كما تقر القيم والعادات والتقاليد المترسخه فى اهل الريف

٣-الاهتمام بدور الاسرة فى توعية ابنائها ومراقبة سلوكياتهم وعدم تركهم فريسة للتقنيات الحديثة وخاصة الفضائيات والنت والموبيل.

"معرفة ارباب الاسر الريفية بإحدى القرى المصرية بالأسباب الدافعة لختان الاناث والاضرار المترتبة عليه "، قدم الدراسة كل من : عفت عبد الحميد أحمد ، الخولى سالم الخولى ، هانى محمود عبد الهادى، واستعرضت التعرف على الاسباب الدافعة للأسر الريفية للقيام بعملية ختان الاناث، تحديد مدى معرفة أرباب الأسر الريفية بالاضرار النفسية والصحة والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ختان الاناث.

كما تناولت الدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية لارباب الاسر الريفية وبين درجة معرفتهم بالاضرار النفسية ، والصحية ، والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ختان الاناث،

وتحديد العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية لأرباب الاسر الريفية وبين درجة موافقتهم على الاسباب الدافعة لختان الاناث.

"البطالة والشباب (أسباب – آثار – مقترحات – نتائج)"، دراسة قدمتها د. زينب محمد محمود عباس ، استعرضت الدراسة مفهوم الشباب فهو جيل العمل والانتاج لأنه القوة والطاقة المهدرة والخيرة ، فالشباب يفكر فى بناء اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه من خلال العمل والانتاج ، لاسيما ذوى الكفاءات والخريجيين الذين امضوا الشطر المهم من حياتهم فى الدراسة.

كما استعرضت الدراسة الاثار السلبية للبطالة لدى الشباب "اجتماعية، اقتصادية، أمنية، نفسية "، فتعتبر البطالة أهم مشكلات التى تواجه الشباب فى مصر فهى حرمان الفرد من حقه فى حاجة إنسانية أساسية فهى تعد واهداراً للاموال الطائلة التى استثمرها المجتمع فى تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحيا .وكذا التعرف على معنى البطالة ومايقصد بها، وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها:

١- تكثيف وتكاتف الجهود لمواجهة مشكلة البطالة لدى الشباب.

٢- منح القروض الميسرة للشباب للمشروعات الصغيرة بتقديم التسهيلات.

٣- محاولة تعميق فكرة العمل الحر وفتح أسواق للعمالة المصرية للخارج.

٤- الاعتماد على اسلوب التدريب التحويلى وادخال برامج للتعليم الفنى والحرفى ضمن التعليم العام.

٥- متابعة النتائج والتوصيات التى تسهم فى حل مشكلة بطالة الخريجيين والعمل على تنفيذها .

٦- ضرورة تبنى الجهات الحكومية وغير الحكومية استراتيجيات لخلق وتهيئة المناخ المناسب لنمو وتوسيع الصناعات الصغيرة لتحجيم الخطر إزاء بطالة الشباب.

" كيفية تقدير مستوى الخصوبة واتجاهها" ، دراسة قدمها كل من : د. وائل الامام، مطانيوس مخول ، استعرضا فيها طريقة لتقدير مستوى الخصوبة واتجاهها، وذلك من خلال تقدير أفضل لمستوى المواليد بعد إزالة أثر اختلاف التركيب العمرى والنوعى للسكان بمرور الزمن ، وتستند هذه الطريقة على اسلوب تحليل السلاسل الزمنية لمعرفة مستوى المواليد واتجاهها ، وتأثر اعداد المواليد بكل من التركيب العمرى والنوعى للسكان وبالتغيرات الموسمية وبطول الشهر وتوزيع ايام الأسبوع للشهر المدروس ، كما

قدمت الدراسة نموذجاً رياضياً يشمل طريقة جديدة لتحليل السلاسل الزمنية فى الجمهورية العربية السورية ، واستندت الدراسة الى مصادر المعلومات الآلية لتقدير مستوى المواليد واتجاهه، وكذا تقدير متوسط عدد جيل الاناث فى سن الحمل ، تقدير متوسط عدد الجيل لحساب معدل الخصوبة الكلية الشهرى .

تميزت الطريقة المقدمة فى الدراسة بحساسيتها فى تحليل السلاسل الزمنية، وتعطى نتائج دقيقة وموثوقة ، اذا توفرت بيانات شهرية لفترات زمنية متعاقبة عن اعداد المواليد فى المجتمع السكانى ، ويقتضى تطبيقها توفر معلومات دقيقة عن مستوى واتجاه المواليد فى المجتمع السكانى ، كما ان الاخطاء الناتجة عن استخدامها فى عمليات التنبؤ والتقدير بسيطة جدا وغير فادحة ، كما تسمح هذه الطريقة بمقارنات بين اتجاه المواليد فى عدة مجتمعات سكانية ، وان معدل الخصوبة الكلية يعد مقياسا ملائما للدلالة على مستوى المواليد لأنه لا يتأثر بالتركيب العمرى فى مجتمع الدراسة.

" علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية بمستوى معرفة ممارسات الحفاظ على البيئة بمحافظة الجيزة — دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر بمحافظة الجيزة " ، دراسة قدمها د. جمال حسين الريدى ، استعرض فيها التعرف على درجة معرفة المبحوثين لممارسة الحفاظ على البيئة (المياه ، الهواء ، الصحة العامة) من التلوث بمجتمع الدراسة ، والتعرف على مصادر المعلومات لممارسات الحفاظ على البيئة، كما استعرضت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثقافية ودرجة معرفة المبحوثين لممارسات الحفاظ على البيئية من التلوث، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية وبين درجة معرفة المبحوثين لممارسات الحفاظ على البيئة من التلوث بمجتمع الدراسة .

"التحليل التمييزى لمحددات تحديث المجتمعات المحلية الريفية فى محافظة الشرقية — مصر" : قدم الدراسة د. عبد الرحيم محمد اسماعيل، وآخرون، واستهدفت محاولة بناء مقياس يمكن من خلاله قياس مستوى تحديث المجتمعات المحلية الريفية المصرية ، واختبار مدى صدقه وثباته، وكذلك التحليل التمييزى لمحددات تحديث المجتمعات المحلية الريفية .

استعرضت الدراسة ، نموذج مقترح لقياس دليل التحديث من خلال أبعاد ستة نوجزها فيما يلى :

البعد الاجتماعى : الانتماء للمجتمع المحلى ، تمكين المرأة ، تقبل فكرة تنظيم الاسرة، الوعى بالقضايا والمشكلات ، الاتجاه نحو التغيير ، الهجرة للقرية .

البعد الاقتصادى : السلوك الاستثمارى للسكان ، الرخاء الاقتصادى ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه ، درجة توظيف الاشخاص ، توفر سوق بالقرية ، انتشار وحداثة المشروعات الصغيرة ، استخدام التكنولوجى الزراعى المستحدث.

البعد السياسى : المشاركة السياسية ، الثقة فى الحكومة.

البعد الثقافى : التخلص من الخرافات والشعوذة ، التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى ، الانفتاح الثقافى والجغرافى ، الاتصال بوكلاء التغيير ، المعرفة الاجتماعية والسياسية والتنظيمية.

البعد البيئى والصحى : استخدام تكنولوجيا الاصحاح البيئى ، انخفاض مستوى انتشار الامراض والاوبئة ، توقع الحياة عند الميلاد ، معدل بقاء الرضع احياء لكل الف مولود حى.

البعد المؤسسى الخدمى : توافر وفعالية البنية الاساسية ، توافر وفعالية الانشطة والخدمات الريفية ، توافر وفعالية المنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية .

"إتجاهات الشباب الريفى نحو العمل فى مجال الزراعة بمحافظتى البحيرة والمنيا بجمهورية مصر لعربية" ، دراسة قدمها كل من : د. زينب عوض عبد الحميد، وسام شحاته محمد السيد القصاص، واستهدفت التعرف على اتجاهات الشباب الريفى من الجنسين نحو العمل فى مجال الزراعة بمحافظتى البحيرة والمنيا، والتعرف على الفروق بين اتجاهاتهم نحو العمل فى مجال الزراعة بالمحافظتين، وتحديد العلاقة بين اتجاهات الشباب الريفى نحو العمل فى مجال الزراعة والمتغيرات المستقلة المدروسة ، والتعرف على الاسباب التى تدفع الشباب الريفى الى العزوف او الاقبال على العمل الزراعى . كما استعرضت الدراسة اسباب تفضيل الشباب للعمل فى مهن غير زراعية بمحافظتى المنيا والبحيرة .

كما توصلت الدراسة الى مايلى :

- توفير مستلزمات الانتاج الزراعى بأسعار مناسبة.
- توفير قروض زراعية بشروط ميسرة للشباب والشابات الراغبين للعمل بمجال الزراعة .

- عمل دورات تدريبية للشباب والشابات الراغبين للعمل فى المجال الزراعى لتشجيع زيادة الاراضى المستصلحة.

- توفير المواصلات وخدمات البنية الاساسية والصحة والتعليم بالاراضى المستصلحة لتشجيع الشباب على الاستقراربها .

- تفعيل الدور الاعلامى فى مجال الزراعة بتقديم المعلومة الزراعية وفى مواعيد منتظمة ليسهل متابعتها.

الدراسة الاخيرة فى اليوم الاول لفاعليات المؤتم ، بعنوان : " العوامل المؤثرة على منجزات الشباب الريفى " ، قدمها د. محمد نبيل جامع ود. خالد توفيق الفيل، استعرضا فيها منجزات الشباب الريفى بصفة عامة، ومعرفة حجم الاختلافات مابين الشباب المتزوج وغير المتزوج بالنسبة لحجم هذه المنجزات من عدمه، والتعرف على وضع منجزات الشباب الريفى على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى والنفسى أو الشخصى وتسليط الضوء على حجم الاختلافات مابين الشباب الريفى المتزوج وغير المتزوج بالنسبة لحجم المنجزات الاقتصادية من عدمه.

استعرضت الدراسة المجال الجغرافى فى قرية ببيان التابعة لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة وهى قرية تابعة للوحدة المحلية لقرية الطود ، كما استعرضت المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ، والثقافية ، ومنجزات الشباب الريفى بصفة عامة ، وتبين وجود علاقة ما بين متغير المنجزات الاقتصادية وستة من المتغيرات المستقلة ووجود علاقة سببية ما بين درجة المنجزات الاجتماعية وست متغيرات ، ووجود علاقة سببية مابين درجة المنجنزات السياسية وخمس متغيرات مستقلة ، ووجود علاقة سببية مابين درجة منجزات الشباب الريفى الثقافية وأربع متغيرات مستقله وكذا الثقافية ، كما وجد محورية متغيرات رأس المال البشرى ورأس المال الاجتماعى كمتغيرات محورية فى تفسير التباين مابين الشباب الريفى بالنسبة للمنجزات الشبابية بشكل عام والمحاور الفرعية لمنجزات الشباب الريفى .

وبدأت فعاليات المؤتمر فى اليوم التالى بالدراسة الاولى ، بعنوان : "دور مؤسسات التعليم العالى فى خدمة المجتمع (حماية البيئة نموذجا) " قدمتها د. راتب السعود، استعرضت فيها العلاقة بين التعليم والتنمية باهتمام قادة المجتمع ومخططى برامج التعليم والتنمية على حد سواء ، وذلك بحكم مابينهما من ارتباط وتأثير متبادل.

واستعرضت الدراسة الوظائف التى تقوم بها الجامعة من نشر المعرفة من خلال التدريس والتدريب وتنمية البحث العلمى ، وتطبيق المعرفة فى خدمة المجتمع، وتبرز هذه الاهمية من كونها اداة لتطبيق المعرفة فى شتى الميادين والاختصاصات ، وترجمتها الى واقع ملموس يسهم فى تقدم الحضارة الانسانية وازدهارها .

كما استعرضت الدراسة حال السكان والهواء والماء والتربة ، وتزايد ظاهرة اللجوء البيئى التى يقصد بها مغادرة السكان اوطانهم تحت وطأة الضغط البيئى، واللاجئون البيئيون هم تلك المجموعات السكانية التى تضطر لمغادرة بيئتها تحت ضغط التحول البيئى نحو الافتقار والتدهور بما يجعلها عاجزة عن إعالة ماتضمه من سكان .

واستعرضت الاهداف للبرنامج الدولى للتربية البيئية التى منها مايلى :

١-تشجيع تبادل الافكار والمعلومات والخبرات المتصلة بالتربية البيئية بين دول العالم.

٢-تشجيع تطوير نشاطات البحوث المؤدية الى فهم افضل لاهداف التربية البيئية ومادتها واساليبها وتنسيق هذه النشاطات.

٣-تشجيع تطوير مناهج تعليمية وبرامج فى حقل التربية البيئية وتقويمها

٤-تشجيع تدريب واعادة تدريب القادة المسئولين عن التربية البيئية .

٥-توفر المعونة الفنية للدول الاعضاء لتطوير برامج فى التربية البيئية.

وعن الوظيفة الثالثة للجامعة فى مجال الخدمة العامة التى تنعكس ايجابيا على البيئية من خلال مجال القيتدة الفكرية للمجتمع ، ومجال التعليم المستمر ، ومجال الاستشارات والدراسات، مجال الخدمات النموذجية ، ومجال المحاضرات والندوات والمؤتمرات ومجال الاحتفالات بالمناسبات العامة .

"التحليل البيئى لخطر مرض السرطان على السكان فى منطقة يطا بمحافظة الخليل (دراسة جغرافية طبية) ، دراسة قدمها د. احمد عبد القاجر الغريب، استهدفت الاجابة على عدة تساؤلات للوصول الى تحديد حجم مشكلة مرض السرطان فى المنطقة محل الدراسة ، والتعرف على الانتشار المكانى للمرض، وتحليل العوامل الخطرة والمسببة لهذا المرض، وتحليل التباين المكانى فى الاصابة بالمرض ، وامكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لمقاومة هذا المرض، للقدر الكبير من التشابه الاجتماعى والاقتصادى والسلوكى داخل محافظة يطا بفلسطين .

توصلت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات كان من بينها :

١- السرطان مسئول عن نحو ٨٪ من مجمل الوفيات فى المنطقة محل الدراسة.

٢- معدل الاصابة بالمرض فى تزايد مستمر فى المنطقة (٢٣-٨٥ لكل مائة الف مواطن).

٣- اكثر انواع السرطانات انتشارا هو سرطان الجهاز التناسلى والبولى بنسبة ٣٦٪ ، و١٤٪ سرطان الثدى تلاه سرطان الرئة بنسبة ١٣٪.

٤- ايجاد مركز للبحث والكشف المبكر فى محافظة الخليل ، وتوفير سبل العلاج المبكر والناجح، اتباع استراتيجية مقاومة المرض ، وتعديل بعض العادات والسلوكيات الغذائية ذات الصلة بالمرض، ومعالجة خطوط نقل الكهرباء ، والنفايات والمياه العادمة ، اعادة تنظيم وتأهيل المنطقة بحيث تصبح بيئة سليمة تسمح للانسان بأن يعيش حياة طبيعية .

"الصراع الدائر فى العراق وتأثيره على تهجير العقول (تهجير الكفاءات) " ، دراسة قدمها د. محمد سليم حميد ، ود. نور رعد عبد الغنى ، استعرضا فيها معنى الهجرة من الناحية اللغوية ، والناحية العلمية ، وعند علماء الاقتصاد والاجتماع، بأنها إعادة التوازن السكانى بين الوحدات الجغرفية مقابل تلبية حاجة تلك الوحدات الآخذة بالنمو من العنصر البشرى ، وتعريف آخر : تعتبر الهجرة "هجرة العقول" فهى نقلا مباشرا لأحد عناصر الانتاج وهو العنصر البشرى ، وهى نوع من أنواع التبادل العلمى بين الدول ويتسم بالتدفق باتجاه واحد ، ناحية الدول المتقدمة ، وعن أسباب الهجرة ، منها

الاقتصادية، فهى عدم استقرار مادى وقلة الموارد وعدم الاستطاعة على تهيئة متطلبات الحياة البسيطة وبالتالى للاسرة وصعوبة تهيئة متطلبات الامور الحياتية الأولية البسيطة.

كما استعرضت الدراسة واقع هجرة العقول فى الاقتصاد العراقى فيما بعد احداث٢٠٠٣ ، كانت هجرة الاطباء واساتذة الجامعات والعقول العلمية ذات الكفاءة العلمية العالية احدى السمات التى تميزت بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك لنتيجة تردى الأوضاع الامنية وتزايد عمليات القتل والتصفية والتهجير القسرى وهو ما ادى إلى الاضرار بالمواطن العراقي وزيادة معاناته. وفى عام ٢٠٠٦ هجر نحو ٣٠٠٠ طبيب عراقى مما اثر سلبا على سير عمل الكليات الطبية التى اغلقت بهذا السبب .

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها :

١- تعديل او تصحيح القرارات السياسية الفردية السابقة التى اثرت بشكل سلبى على العلاقات الاقتصادية الدولية ومن ثم على المصلحة العامة بشكل عام والكفاءات بشكل خاص.

٢- اغفال المعلومات الاحصائية المتعلقة بهجرة الكفاءات وبالشكل الذى يمكن معالجتها كظاهرة اقتصادية.

٣- استحواذ القطاع الحكومى على تشغيل الكفاءات العلمية والتقنية لأسباب إدارية تقليدية وعدم السماح لهم بحرية العمل فى القطاعات الاقتصادية الحرة، وذلك بسبب التعيينات المركزية وغيرها من التعليمات الادارية العليا.

عدم الاستعداد لاستقبال الكفاءات والاستفادة القصوى من علمهم وخبراتهم وعدم معرفة رغباتهم مما ادى الى ضعف رغبتهم بالاستمرار للعمل مع ضعف المردود الاقتصادى.

"السكان والتنمية المستدامة والبيئة"، دراسة قدمها د. محمود الخوالدة ، استعرض فيها السكان واستخدامات الأراضي (الزراعة ، الغابات ، المراعى) فى الاردن، فتنمية القطاع الزراعى من القضايا التى يجدب ان تأخذ مكانها فى سلم أولويات التنمية المستدامة ، بحيث تبذل المزيد من الجهود نحو تحسين القدرة الانتاجية للتربة باستخدام الاسمدة الكيمائية باعتدال ، الغطاء الاخضر يعتبر رافدا اساسيا من روافد التنمية من خلال تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وعاملا رئيسيا من

عوامل اتزان النظام البيئى ، وزواله أو انحصاره ينعكس بشكل مباشر على التغيير المناخى والتنوع البيولوجى مما يزيد من حالة الهشاشة والاضطراب التى تتعرض لها البيئة ، فى الاردن.

استعرضت الدراسة المياه فى الاردن ، وتصنيفها من الدول الفقيرة مائيا لأسباب عدة أهمها قلة الامطار التى تسقط عليها ، حيث ان اكثر من ٨٦٪ من مساحتها تقع ضمن المناطق الجافة ، قلة المسطحات المائية ، السدود ، الآبار التجمعية لمياه الامطار ، الفاقد من المياه العذبه فى الشبكات العامة نحو ٣٣٪ بسبب الاهتراء فى امدادت الشبكات العامة للمياه العذبة،كما استعرضت الدراسة الهواء والتغير المناخى بالأردن، فتعتبر الاردن من الدول المنخفضة فى اطلاقات الكربون ، حيث قدر انبعاث ثانى اكسيد الكربون بنحو ٢٠ مليون طن عام ٢٠٠٤ ، كما أن الانبعاثات الكربونية مسئولة عن نحو ٨٥٪ من ارتفاع درجة حرارة الارض الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحرارى وباقى الغازات الدفيئة التى تساهم بنحو ١٥٪ من ارتفاع درجة حرارة الارض ، وتشير الدراسات فى مجال التغيير المناجى إلى ان درجة حرارة الكرة الارضية ستزداد ٤-٥ درجات مئوية عند حلول عام ٢٠٥٠ نتيجة لزيادة تركيز هذه الغازات فى الغلاف الجوى .

استعرضت الدراسة استنفاد طبقة الاوزون ، فيحتوى كل جزىء من الاوزون على ثلاث ذرات اكسجين، حيث يوجد فى منطقتين الاولى تسمى التروبوسفير وتحتوى على ١٥٪ من الاوزون والاخرى تحتوى على ٩٠٪ وهى الستراتوسفير، وتسمى طبقة الاوزون فهى مهمة ومفيدة وضرورية لاستمرار الحياة بشكل عام اذ تعمل على امتصاص جزء كبير من الاشعة فوق البنفسجية المنبعثة من الشمال والضارة ببيولوجيا، اذ ان استنفاد طبقة الاوزون يؤدى الى الاصابة بسرطان الجلد واعتام عدسة العين، بالاضافة الى نقص المناعة وتقليل انتاجية العديد من النباتات ومصائد الاسماك، ومن اجل ذلك وقع الأردن على الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الاوزون عام ١٩٨٩ ، اذ بلغت كمية المواد المستنفدة للطبقة المستهلكة نحو ١٤٠٠ طن من المادة الكيماوية ونحو ٣٨٥ طن من مادة بروميد المثيل المستخدم فى قطاع الزراعة وللتخلص التدريجى من هذه المواد اعتمد الاردن برنامجا وطنيا عام ١٩٩٤ تضمن السياسات والتشريعات والخطط والمشاريع التى سيتم تنفيذها حتى عام ٢٠١٠ ، حيث خفض

استهلاكه بنسبة ٥٠٪ فى عام ٢٠٠٥ وتخلص من نحو ٨٥٪ من المواد الكيماوية عام ٢٠٠٧ وسيتوقف عن استخدام هذه المواد فى نهاية عام ٢٠٠٩.

"التنمية المستدامة ونظم الادارة البيئية (دليل عمل) ، دراسة قدمها د. عادل بدر، د. زهراء وهدان ، استعرضا فيها معنى الإدارة البيئية ، بانها الجهود التى تقوم المنظمات بها للاقتراب من تحقيق الاغراض البيئية باعتبارها جزءا اساسيا من سياساتها كما تساعد على تحقيق الاغراض البيئية ، وتعنى بالتعديلات المطلوبة فى نظم ادارة المنشآت والمنظمات المختلفة. بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالا مؤثرا وفعالا فيها ، ويبدو ذلك واضحا فى الهيكل الوظيفى للمنشآت وتحديد المسئوليات والمهام وتنفيذ وانجاز نظم التخطيط والمراجعة البيئية ، ووضع السياسات الملائمة ، بهدف تحسين اداء المنشأة وخفض آثارها البيئية أو منعها تماما.

الاحداث الرئيسية المستخدمة لتطبيق نظم الادارة البيئية كانت التشريعات ومجموعات الضغط ومفاهيم الجودة والمنافسة ، وعن ميزات نظام الادارة البيئى فيمثل اكثر الانظمة الادارية فاعلية فى تحقيق اداء بيئى واضح متميز ، فيساعد على ان تعمل الادارة ذاتيا لتحسين كفاءة الاداء البيئى من خلال التعاون مع المسئولين والمهتمين بشئون البيئة ، والتأكد المستمر فى البيئة.

استعرضت الدراسة التقرير النهائى لعملية تقييم الاثار البيئية من تحديد مدى الحاجة، ووصف المشروع والفحص (قائمة بيضاء – سوداء– رمادية) ووصف البيئة من دراسة النطاق ، التقييم لتحديد التأثيرات البيئية المهمة ، خطة ادارة التخفيف من الاثر البيئية ، خطة رصد البيئى وفى النهاية اعداد التقرير.

كما استعرضت الدراسة المواصفات القياسية الايزو ١٤٠٠٠ من خلال المواصفات القياسية لنظام الادارة البيئى EMS، مواصفات المراجعة البيئية EA ، مواصفات تقييم الاداء البيئىEPE ، المصطلحات المتعلقة بنظام البيئة الايزو ١٤٠٥٠ ، مواصفات السلامة والصحة المهنية الايزو ISO١٤٠٠٠ ، مواصفة ISO١٨٠٠٠ نظم ادارة السلامة والصحة المهنية .

وتتجمع المعلومات بجهاز شئون البيئية لاسترجاعها بكفاءة من معلومات من خطط الالتزام البيئى (CAPs) ، برنامج المدن الصناعية الجديدة والصديقة للبيئة (EFNIC) ، معلومات من شبكة الرصد البيئى معلومات استمارات التفتيش الدورى، ومعلومات التلوث الصناعى IPIS، معلومات صناعات

مماثلة ، ومعلومات من استمارات ودراسات تقييم التأثير البيئى EIAs للمنشآت بعد عام ١٩٩٤ ، ومعلومات من تقارير التفتيش البيئى ، وتعتبر عملية استرجاع المعلومات عنصرا اساسيا فى منظومة اداء الادارة البيئية ، التى تمر بعدة مراحل مترابطة (تشمل مراجعة الالتزام ، تشجيع الالتزام ، مراجعة الاجراءات التصحيحية، واتخاذ اجراءات الالتزام) ، حيث تفيد فى استرجاع الخبرات المكتسبة فى مجال الالتزام والالزام ، السلبية والايجابية ، وافادة الجهات المختصة باعطاء التصاريح والتراخيص المؤثرة على البيئة وتفيد كذلك فى مجال مراجعة القوانين البيئية وتحديثها.

"نوادى الكبار – البديل لفصول تعليم الكبار" ، دراسة قدمها د. محمد مصطفى عبد اللطيف ، استعرض فيها التحديات التى يواجهها الاميون فى مصر من تحد حضارى لاستعادة مصر لصدارتها من خلال تعبئة الجماهير حول المشروعات العملاقة واستغلال عنصر الوقت كعنصر حاكم للتمكن من عبور الفجوة الاقتصادية فى ظل التسابق والمنافسة بين الدول ، تحدى تعميق الديموقراطية السياسية والتعليمية، تحدى الوعى بالثقافة السياسية ، تحدى الحفاظ على مكانة مصر فى المحيط العربى والافريقى والاسلامى .

واستعرضت الدراسة مشروع نوادى الكبار لمحو الامية فى اطار تبنى الهيئة لسياسة كسر الحاجز النفسى لمصطلح محو الامية وتوسيع مفهوم تعليم الكبار ، والسياسات التى تقوم عليها منهجية التحول لتقديم حزم خدمات الكبار من خلال نوادى للكبار تتلخص فى الاتى :

دراسة وتحديد المستفيدين – تحديد الرؤية – تحليل البيئة الداخلية والخارجية– اختيار وتحديد الاستراتيجيات المناسبة – تحديد الدعم الفنى والمالى اللازم لتقديم حزم الخدمات المتكاملة للكبار ومراجعة منهجية التحول لتقديم حزم الخدمات المتكاملة للكبار من خلال نوادى الكبار ووضع خطة تنفيذية لتقديم الخدمات المتكاملة للكبار من خلال نوادى للكبار.

وأوضحت الدراسة الخطة الإستراتيجية المختارة من تهيئة (الاستعداد والتجهيز)، الإعلان ، الحصر والتصنيف ، الدعم المالى والفنى اللازمين للتحول لمنهجية تقديم الخدمات من خلال نوادى الكبار ، تقديم الخدمات والبرامج الثقافية من منظور تنموى شامل يتمركز حول دراسة برامج محو الامية والمتحررين من الامية ، حزم الخدمات التى يحتاجها الدارسين والمتحررين من الامية.

"تنمية القيم والمفاهيم البيئية للشباب المنتمى للاتحاد العربى للشباب والبيئة بجامعة الدول العربية " ، دراسة قدمها د. جمال حسين الريدى ، تيسير فكرى احمد الرفاعى ، استهدفا فيها التعرف على الانشطة البيئية المقدمة من خلال الاتحاد العربى للشباب والبيئة ، وتحديد المفاهيم والقيم البيئية المناسبة لانشطة الاتحاد العربى للشباب والبيئة ، ووضع تصور للأنشطة البيئية التى يقدمها الاتحاد العربى للشباب والبيئة. وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات نوجزها فيما يلى :

١- إعادة صياغة أهداف انشطة الاتحاد العربى للشباب والبيئة بحيث تتضمن المفاهيم والقيم التى تبنتها الدراسة الحالية بصورة واضحة ومتوازنة .

٢- إعداد قوائم للمفاهيم والقيم مناسبة لكل مرحلة عمرية من عمر الشباب .

٣- إعداد قوائم محددة للمفاهيم والقيم البيئية المناسبة لكل مادة علمية مقدمة للمتعلم فى المراحل المختلفة داخل المؤسسات التربوية النظامية أو غير النظامية.

٤- التأكيد على التربية البيئية كأحد القضايا المعاصرة التى يجب تضمينها فى المادة العلمية المقدمة للمتعلم أو للشباب.

"دور مشروعات التوطين فى توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية " ، دراسة قدمها د. الخولى سالم الخولى ، استعرض فيها التعرف على فرص العمل حسب أقسام المهن المختلفة بالاراضى الجديدة ومقارنتها بنظائرها على مستوى الجمهورية ، التعرف على حجم العمالة الزراعية بالاراضى الجديدة ونصيب الفدان منها، التعرف على بعض خصائص السكان والعمالة بالاراضى الجديدة.

وأوضحت الدراسة نجاح المجتمعات الريفية فى تحقيق بعض اهدافها باستيعاب عدد كبير من العمالة الزراعية الا انها فشلت فى توفير فرص عمل فى المجالات والانشطة الاقتصادية والخدمية ، كما ان المجتمعات الريفية لم تنجح فى اعادة توزيع سكان مصر ، وتتطلب الدراسة اعادة الدقة فى اختيار من يتم توزيع الاراضى الجديدة عليهم مع تخصيص الجزء الاكبر منها لفئة الزراع حيث انها الاكثر نجاحا فى الاستقرار وزراعة الاراضى الجديدة لما تتطلبه من جهد وصبر ومشقة لايقدر عليها غيرهم.

كما أن التوطين فى الأراضي الجديدة يوجد فرصة حياة كريمة وملائمة وهذه الحقيقة يمكن ان توفر على المجتمع الكثير من الوقت والجهد والمال .

"التحول السكانى فى دولة الامارات العربية المتحدة " ، دراسة قدمها د. على محمد القيشى، استعرض فيها جوانب النمو السكانى فى دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥ ، ودراسة الابعاد الجغرافية لتوزيع السكان وتركيبهم لمعرفة التحولات السكانية السريعة التى طرأت عليهم لتوضيح الشكل العام لشخصية السكان ، فمع اكتشاف وتزايد انتاج النفط شهد القرن العشرون – وبخاصة النصف الاخير منه – نموا وتطورا فى اعداد السكان واحجامهم بمعدلات نمو مرتفعة نتيجة للتطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والسياسية.

استعرضت الدراسة اختلاف ظاهرة توزيع السكان بالامارات ، فامارتى ابو ظبى ودبى تضم اكثر من ٦٦٪ من اجمالى سكان الدولة فى عام ٢٠٠٥ ، بينما تضم باقى امارات الدولة نحو ٣٣٪ ، وتوزيع الحضر والريف فنسبة سكان الحضر بلغت اكثر من ٨٢٪ ، واعلى نسبة للسكان الحضر فى امارة دبى حيث تشكل نسبة سكان اكثر من ٩٨٪. ولتطور التراكم السكانى فى دولة الامارات ارتفعت نسبة الكثافة بها ارتفاعا ملحوظا حيث تصل الى اقصاها فى امارة عجمان ثم تندرج الكثافة بالانخفاض حيث تصل إلى أدناها فى امارة ابو ظبى.

"السكان وأزمة البطالة فى مصر" ، دراسة قدمتها أ.د. عزيزة عبد الرازق ، استعرضت فيها المشكلة السكانية فى مصر بأبعادها المختلفة ، والسياسة السكانية الناجحة، العدالة فى توزيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة شرائح المجتمع ، وكذا احوال السكان والتنمية الاقتصادية مقارنة عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٦.

كما استعرضت الدراسة الطلب على قوة العمل والتشغيل والبطالة فى مصر ، وتطور هيكل وخصائص العاطلين من خلال :

– الناحية الديموجرافية يتركز التعطل فى فئة الشباب فى الفئة العمرية ١٥-٣٠ عام أغلبهم باحثون عن العمل لأول مرة ، داخلون جدد سوق العمل.

- يستمر اصحاب المؤهلات المتوسطة فى احتلال المرتبة الاولى من حيث معدل البطالة ٢٠ ٪ تقريبا ٢٠٠٦.

- معدل البطالة بين الاناث يمثل نحو ضعف المعدل العام للبطالة حوالى ٢٤٪ وثلاثة امثاله بين الذكور ايضا.

كما أن التزايد فى معدل البطالة وفى اعداد المتعطلين يرجع الى أن معدل نمو السكان متزايد كميا ومتدنى نوعيا والقدرات البشرية لا تتمتع بالكفاءة والمهارة المطلوبة لسوق العمل ، وضعف معدل النمو الاقتصادى الحقيقى وعدم عدالة توزيع ثمار النمو بين مختلف الشرائح السكانية ، وضعف قدرة أساليب الانتاج المستخدمة على استيعاب اعداد كبيرة من العمال مع ضعف مؤشر الكثافة التشغيلية للنمو الاقتصادى ومؤشر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى .

كما استعرضت الدراسة ان الانشطة الاقتصادية تتركز فى بعض المحافظات مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة فى محافظات تركز النشاط الاقتصادى نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية بها ، كما ان تبنى سياسات الخصخصة ادى الى الاستغناء عن الكثير من العاملين بالشركات العامة ، كما أن العمالة الموسمية والمؤقتة مثلت نحو ٣٠ ٪ على مستوى الجمهورية.

"المؤشرات الاحصائية للتغيرات السكانية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية"، دراسة قدمتها د. مديحة السيد محمد موسى ، استعرضت فيها التغيرات السكانية التى أثرت على التنمية الاقتصادية فى مصر بناء على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مع تطور عدد المواليد بداية من عام ١٩٨١حتة عام ٢٠٠٦ ، وكذا تطور عدد الوفيات فى نفس الفترة الزمنية.

كما استعرضت الدراسة العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية فهى تتجلى فى خمس محاور : معدل النمو السكانى، اذا كانت زيادة الانتاج والتنمية أكبر من زيادة الاستهلاك فإن هذا يؤدى إلى مستوى معيشة افضل للسكان وليس هناك أى آثار ضارة من زيادة السكان ، واذا كانت زيادة الإنتاج والتنمية اقل من زيادة الاستهلاك فان هذا يؤدى بدورة إلى انخفاض مستوى المعيشة وتصبح الزيادة السكانية عائقاً يزيد الضغط على الموارد المتاحة مما يؤدى ايضا إلى عدم الاستقرار السياسيى والاجتماعى. التكوين العمرى، متمثلاً فى نسبة الذكور ونسبة الإناث ونسبة النوع، وتعتبر نسبة النوع من المؤثرات

الديموجرافية الهامة وهى توضح عدد الذكور لكل مائة أنثى. التوزيع الجغرافى للسكان فيوجد علاقة تبادلية بين التوزيع الجغرافى للسكان والتنمية، حيث ان التوزيع غير المتوازن للسكان يصنع المزيد من المعوقات امام التنمية المبتغاه ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة والارتقاء بالصحة والتعليم ورفع المهارات للافراد الامر الذى يؤدى إلى تحسن الخصائص السكانية للسكان ويهيىء الظروف لمعالجة الخلل فى التوزيع الجغرافى للسكان .

جودة قوة العمل فلها دور هام اساسى فى التنمية الاقتصادية لذا يراعى توفير فرص العمل ، وتوفير مستوى عال لقوة العمل وذلك بتحويل المشروعات ، الكثافة السكانية هى المحور الاخير للعلاقة بين السكان والتنمية فتعتبر مصر من الدول التى تعانى الكثافة السكانية فتأتى فى المرتبة السادسة عشر من بين ثلاث وعشرون دولة من دول العالم فى الكثافة السكانية

"رؤى اقتصادية اجتماعية لآليات الدعم الحكومى للسكان فى القطاع الريفي "، دراسة قدمها د.زينب أمين محمد ، على شوقى عبد الخالق ، استعرضا فيها تاريخ الدعم الغذائى فى مصر فيرجع الى عام ١٩٤٥ ، وبدأ يمثل مشكلة من عام ١٩٧٣، والدعم الحكومى الريفي لا يقتصر على الدعم الغذائى فقط وانما يمتد إلى مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتوضح الدراسة اوضاع الزراعة والفلاحين فى مصر من خلال استعراض لتقرير سلسلة الارض والفلاح رقم ٤٤ التى يصدرها مركز الأرض من خلال مشكلات وأوضاع الزراعة والفلاحين فى مصر والعالم خلال عام ٢٠٠٧.

وأوضحت الدراسة الدعم الحكومى فى القطاع الريفى، فبدأت الدراسة بالتعريف العلمى للدعم بأنه يمثل نوعا من أنواع الاعانات التى تمنحها الحكومة للمواطنين ، كما استعرضت الرؤى المستقبلية لهذا النظام منها على سبيل المثال مايلى :

١- الاستمرار فى الدعم الحكومى للسلع والخدمات الذى يمثل عاملا هاما فى الحفاظ على توازن السوق.

٢- الاستمرار فى دعم الشباب الريفى فى الحصول على القروض وبدون فوائد

دعم المرأة الميعلة والمسئولة عن اعالة افراد اسرتها .

"بعض مجالات الدعم الحكومى للريفيين وأثرها على الانتاج الزراعى بقريتين بمحافظة الشرقية " ، قدم الدراسة د. ماجدة محمد قطب وآخرون ، استعرضوا فيها تحديد درجة الاستفادة من بعض مجالات الدعم الحكومى ، تحديد العلاقة بين درجة استفادة الريفيين من بعض مجالات الدعم الحكومى وبين بعض الخصائص الشخصية والاسرية لهم ، والتعرف على مقترحات الريفيين بشأن بعض مجالات الدعم الحكومى من حيث : السلع المطلوب اضافتها للدعم ، الشكل المفضل للدعم ، الفئات المستحقة للدعم ، ضمان وصول الدعم لمستحقيه ، التعرف على رأى الريفيين فى الآثار الناتجة عن غياب الدعم الحكومى لمستلزمات الإنتاج الزراعى.

"هجرة العراقيين وتأثيراتها على البنية السكانية" ، دراسة قدمها د. حيدر محمد اسماعيل ، وآخرون ، استعرضوا فيها التعرف على الواقع من هجرة العراقيين وتأثيره فى تغيير حجم السكان وبيان التأثير فى البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان وبنيتهم العمرية وتوزيعهم حسب الجنس ومنطقة السكن وما ترتب عن كل ذلك من تطور الهجرة وتأثيرها على الفئات العمرية الشابة فى العراق ، وحدوث نقص كبير فى عدد الذكور مقابل عدد الاناث ، والهجرة أثرت فى العراق فى البنية الاثنية والدينية والمذهبية للسكان ، ويعتقد ان الجزء الاكبر من اللاجئين العراقيين فى اغلب الدول الاوروبية هم من المواطنين الاكراد الذين توجهوا اليها منذ السبعينات بسبب حملات النظام العسكرية لقمع الحركة الكردية .

"التجمعات السكنية العشوائية فى دمشق وضواحيها – نشوئها وديناميات نموها، (التزييف وتدهور الايكولوجيا)" ، دراسة قدمها د. ريمون فضل المعلول، استعرض فيها عدة تساؤلات منها ، متى نشأت التجمعات السكنية العشوائية فى دمشق وضواحيها ؟ وما محددات ظهورها (الظروف المصاحبة والعوامل الدافعة : المباشرة والوسيطة)؟ ، مامصادر تغذية التجمعات ، وآليات نموها ووتائرها فى دمشق وضواحيها؟ وما خصائص الواقع البيئى (الداخلية والخارجية) لتجمعات السكن العشوائى فى دمشق والضواحى .

وأوضحت الدراسة عدة مقترحات منها العمل الجدى والمثابر من اجل النهوض بالريف عبر استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، اعتماد استراتيجيات تنموية تركز على التنمية المحلية فى سياق التنمية الكلية ، وتغيير السياسات التنموية المعتمدة اصلا على الجهات

الحكومية بمفردها ، من خلال اطلاق المبادرات التنموية بمشاركة منظمات المجتمع الاهلى والمدنى ، وجمعياته ، وإدماج برامجها فى سياق خطط وبرامج التنمية المستدامة مع التركيز على الجماعات والفئات ذات الأوضاع الخطرة فى المجتمع ومنحها الأولوية التى تستحقها

فتح ملف ظاهرة تجمعات السكن المخالف / العشوائى ، فى سورية واعتبارها ظاهرة موضوعية تكبر باستمرار ، فلم يعد مقبولا الادعاء بأنها ظاهرة عابرة ، وتجديد الدراسات المتصلة بظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن استنادا لنهج بحثى جديد وأسس نظرية تأخذ بالاعتبار مختلف المتغيرات انطلاقا من رؤية نظمية /تكاملية.

"المدن الجديدة أداة لتنمية عمرانية مستدامة – حالة مدينة على منجلى"، دراسة قدمها د. أحسن بى ميسى ، استعرض فيها السياسة الجزائرية تجاه المدن الجديدة من خلال الإستراتيجية العامة الموضحة فى مشروع الجزائر غدا ، والمخطط الوطنى للتهيئة العمرانية الذى ينص على ضرورة إنشاء مدن جديدة خاصة فى المناطق التلية والهضاب العليا ، وخصت الدراسة مدينة قسنطينة وإقامة مدينة على منجلى الجديدة حول المدينة ، وعرض للمشاكل التى تعوق نمو هذه المدينة ، من بينها عوائق يفرضها الموقع .

كما استعرضت الدراسة خصائص التنمية المحلية من خلال دراسة للمدينة الجديدة فهى ضمن شبكة عمرانية سيزيد من توازن البنية الحضرية والتنظيم المجالى للاقليم، والمشاريع التى وظفت بالمدينة الجديدة تعزز وجود المدينة وتقوى مصادر اقتصادياتها، وتلبى الحاجيات السكنية الانية وتحافظ على البيئة، كما ان الاطار العمرانى الجديد يسمح بالقضاء على اشكالية السكن والمشاكل العمرانية التى كانت تعانى منها مدينة قسنطينة خاصة البيوت القصديرية، والسكان الان يسكنون مساكن صحية بها كل شروط الراحة السكنية مع توفير كل التجهيزات الضرورية المرافقة للسكان لتتلاءم مع طموحاتهم.

"واقع الموارد المائية والتحديات من اجل التنمية المستدامة فى مصر"، دراسة قدمها د، محمود حويحى، استعرض فيها مفهوم التنمية المستدامة للموارد المائية، وأن الادارة الجيدة للمصادر المائية تعتمد على المعرفة المتكاملة للمصادر المائية المتاحة، والقدرة على التنبؤ بآثار السياسات المكائية وبدائلها على المخزون المائى كل عشر سنوات قادمة ولمدة مائة سنة.

كما استعرضت الدراسة التحديات المائية التى تواجه مصر ، فيأتى فى مقدمتها التلوث الناتج عن انشطة السكان المختلفة سواء الصناعية أو الزراعية بالإضافة إلى انخفاض حصة الفرد السنوية عاما بعد عام ، وكذلك مشاريع المياه الإسرائيلية التى يمكنها التأثير على مياه النيل مثل مشروع استغلال الآبار الجوفية والتى تم حفرها بالقرب من الحدود المصرية وغيره من المشاريع ، كما أن خلافات دول حوض النيل تشكل تحديا ذا أولوية لمستقبل المياه فى مصر .

وتؤكد الدلائل بان مستقبل المياه فى مصر يواجه العديد من الاخطار خاصة وان الصراع على المياه سيكون عنوان العقود القادمة مما يضع على الحكومة المصرية ومؤسسات المجتمع المدني مسئولية كبيرة لمواجهة هذه التحديات.

وفى نهاية المؤتمر عقدت جلسة لوضع بعض التوصيات نوجزها فيما يلى :

أولاً: السكان والتنمية:

١- أهمية توظيف المؤشرات الإحصائية والسكانية لخدمة التنمية الاقتصادية – الاجتماعية وأهمية الربط بينهما باعتبار الإحصاء أداة من أدوات التنمية.

٢- ضرورة تبني إستراتيجية عاجلة تستهدف الحد من الفقر تشمل فى جناحيها البعد الاجتماعى وإتاحة فرص العمل باعتباره أحد المداخل الأساسية للحد من الفقر.

٣- ضرورة التأكيد على الاهتمام بالفئات المهمشة من الأسر التى ترأسها سيدة، وكذلك الشباب، والمناطق العشوائية.

٤- ضرورة تعميق مفهوم التنمية المستدامة وتحسين نظام الإدارة البيئية، بما يساعد على تفعيل القوانين والتشريعات البيئية.

٥- ضرورة تفعيل دور الجامعات ومراكز البحث العلمى فى خدمة المجتمع والبيئة باعتبار الجامعات والمراكز البحثية أحد الأركان الأساسية في هذا المجال.

ثانياً: نمو وتوزيع السكان:

١- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافى المتوازن للسكان داخل الدولة، وبين دول المنطقة العربية، وخلخلة المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ودعم البنية الأساسية والاجتماعية للمجتمعات العمرانية الجديدة بما يساعد على جذب واستقرار السكان الوافدين إليها.

٢- التأكيد على ضرورة زيادة الوعى المجتمعى بالعلاقة التبادلية بين حجم ونمو وتركيب السكان والأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة السائدة فى الدول المختلفة.

٣- وضع الاستراتيجيات الملائمة والفعالة للحد من التأثيرات الضارة على البيئة وحمايتها من مضاعفات النمو السكانى السريع الذى تتسم به الدول النامية.

ثالثاً: قضايا الأسرة والمرأة :

١- نشر التعليم بين الإناث وتضييق الفجوة بين الإناث والذكور في هذا المجال والقضاء على الأمية بينهن.

٢- الحد من الممارسات الضارة ضد المرأة والطفلة والقضاء على الأسباب الجذرية لتفضيل الأبناء الذكور.

٣- زيادة مجالات العمل للمرأة مع توفير خدمات مساعدة للمرأة العاملة.

٤- العمل على التطوير المستمر للتشريعات والقوانين المتعلقة بحماية الأسرة واستقرارها بما يتلائم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

رابعاً: قضايا الصحة الإنجابية :

١- ضرورة شمول السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بمجالات الصحة الإنجابية برامج تعمل على توعية الشباب والمراهقين بخطورة الممارسات الضارة الشائعة.

٢- العمل على إتاحة ودعم خدمات الصحة الإنجابية بما فيها خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية للشرائح الاجتماعية المختلفة وتسهيل الحصول على هذه الخدمات.

٣- شمول الرسالة الإعلامية لمواد حديثة تلبى الاحتياجات المختلفة لفئات المجتمع المستهدفة وتلبى الطلب الكامن لديها على هذه الخدمات.

٤- التوعية بأهمية استخدام الوسائل المناسبة لتنظيم الأسرة كنمط حياة، ويكون التوقف عن الاستخدام فقط عندما تكون هناك حاجة إلي الإنجاب.

٥- إجراء المزيد من الدراسات لبحث التغيرات الاجتماعية المعاصرة وما تتطلبه من زيادة الوعى الصحى والسلوك الإنجابي.

خامساً: توصيات الندوات التي شملتها فعاليات المؤتمر:

١) ندوة " الأطفال الذين يتخذون من الشوراع مأوى لهم " :

- سد المنابع المغذية لظاهرة أطفال الشوارع من خلال تفعيل قوانين التعليم الإلزامي وعمالة الطفل.
- تطوير المؤسسات العاملة في مجال أطفال الشوارع وتوفير الموارد البشرية والمالية لها.
- التنسيق بين الشركاء العاملين في المجال (الحكومي وغير الحكومي) للإستفادة من الجهود المبذولة وعدم تكرارها.
- تطبيق نظام الأسر البديلة والكفلاء من رجال الأعمال في المؤسسات المغلقة وشبه المغلقة.
- مراجعة الحلول المطروحة والخاصة بإعادة الأطفال إلى أسرهم وتوفير آليات حقيقية لمساعدة أسر هؤلاء الأطفال اقتصاديا.

٢) ندوة " واقع الفقر المائي والتحديات التي تواجهها مصر" :

خلصت الندوة إلى ان مشكلة المياه في مصر تتلخص في ثبات المعروض من الموارد المائية، وزيادة الطلب على المياه مما يحدث خللاً كبيراً بين العرض والطلب، وأوصى المشاركون بضرورة:

- نشر الوعي بالمشكلة وترشيد الاستهلاك من المياه.
- الحد من زراعة المحاصيل الشرهة للمياه.
- زيادة التعاون مع دول حوض النيل لاستقطاب فاقد المياه في أعالي النيل.

٣) ندوة " الشباب والهجرة غير الشرعية في مصر " :

انتهت إلى التوصيات التالية :-

- إجراء المزيد من الدراسات عن الهجرة غير الشرعية للوقوف على العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التى تدفع الشباب إلى مثل هذه المخاطر.

- أهمية إدراك أن المهاجر بشكل غير قانونى ليس مجرما، وأن هناك ظروف دفعته للمخاطرة بحياته للحصول على فرصة عمل أفضل فى دولة أخرى، ومن ثم فإن سياسة المواجهة يجب أن تقوم على أساس احترام حقوق هؤلاء المهاجرين الأساسية ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين والاتجار فى الأفراد.

- ضرورة قيام كل من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة بتنظيم وتكثيف حملات إعلامية مستمرة للتوعية بمخاطر الهجرة غير القانونية عبر كافة وسائل الإعلام.

- ضرورة تنظيم الهجرة من خلال وزارة القوى العاملة والهجرة لتصبح مقننة وبعقود عمل رسمية وموثقة مع الاهتمام بعقد الاتفاقات الدولية التى تتيح فتح مجالات العمل مع الدول العربية والأوروبية على أن تكون الوزارة هى مصدر التعاقد لضمان عدم تلاعب الوسطاء والسماسرة وعصابات النصب والاحتيال بالمواطنين وللحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية.